الفصل التاسع

حكم الاتحاديين ونهاية الدولة العثمانية

الأوضاع الداخلية:

بعد خلع السلطان عبد الحميد أصبح كل شيء في الخلافة بيد الاتحاديين، أما الخليفة فكان صورة غير أن الأمر لم يطل إذ لم يتعاقب على الخلافة سوى ثلاثة خلفاء، وكانت الدولة قد اشتركت في الحرب العالمية الأولى بجانب ألمانيا، فهزمت وتجزأت الدولة، وغادر البلاد رجال الاتحاد البارزون، وجاء إلى الحكم من جديد مصطفى كمال الذي ألغى الخلافة بموجب تخطيط محكم رسمته له السياسة البريطانية، وزالت دولة الخلافة بعد حكم دام أربعة قرون، وبزوالها، انقسمت بلاد المسلمين وظهرت النعرات القومية وتصارع بعضها مع بعض حتى وهن أمر المسلمين[1].

والجدير بالذكر أن الحلفاء قد وجهوا الاتهام إلى الاتحاديين بأنهم على صلة باليهود والماسونية. ووجد هذا الاتهام صداه لدى الجماعات الدينية الإسلامية التي أخذت على الاتحاديين اتجاههم العلماني وخلعهم

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٢.

السلطان عبد الحميد الذي اعتبر رمزاً للخلافة وللاتجاه الإسلامي. كما ناصبهم كثير من العرب العداء نتيجة للسياسة الطورانية التي ساروا عليها ومحاولتهم تتريك العرب وغيرهم من القوميات التي كانت تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها، خاصة وأنهم رغم ادعاءاتهم الخاصة بالديمقراطية والحرية، كانوا ذوي نزعات إمبريالية برروها بمحاولة المحافظة على أملاك الدولة[1].

فبعد عودة الدستور لم يكن الأتراك متحدي الهدف: فمنهم من آمن بحركة الجامعة الإسلامية، في حين آمن بعضهم الآخر بحركة الجامعة الطورانية، وظل بعضهم الثالث على إخلاصهم لاتجاه العثمنة. وهكذا، فسرعان ما اتضح أن من رحبوا بعودة الدستور لم يتفقوا إلا على خلع السلطان عبد الحميد ثم ما لبثوا أن اختلفوا حول ما يجب عمله بعد ذلك. أما الاتحاديون فقد مالوا إلى العثمنة التي كانت تستهدف إقامة امبراطورية عثمانية تستند إلى مؤسسات حرة ليبرالية بإمكانها ضمان ولاء كل الفئات العرقية والدينية الخاضعة للدولة. غير أن انتشار الروح القومية لدى رعايا الدولة قد قضى على آمال قيام اتحاد حر ومتكافئ وسلمي في إطار الولاء المشترك للسلطان[2].

وإزاء انقسام صفوف الاتحاديين، تشكل حزب الائتلاف والحرية عام (١٣٣٠هـ / ١٩١١م)، وضم كل المعارضين لحزب الاتحاد والترقي، مما جعل الاتحاديين يحلون البرلمان، وعقدوا انتخابات جديدة لم تحصل فيها المعارضة إلا على ست مقاعد. ثم نقل الاتحاديون قاعدتهم من سلانيك إلى استانبول. وقامت حركة تمرد بين الضباط طالبوا فيها

---

(١) Lewis, B. The Emergence of Modern Turkey, PP.207 - 208.

(٢) Ibid.

بإسقاط الحكومة الجديدة، وإعادة البرلمان السابق، كما طالبوا بإبعاد الجيش عن التدخل في السياسة. وعلى أثر نشوب الثورة في ألبانيا جرى إسقاط حكومة الاتحاديين وقيام حركة جديدة ذات طابع ليبرالي (حر) فرضت على الضباط أن يقسموا على عدم الانضمام إلى أي جمعية سياسية أو التدخل في شؤون الدولة الداخلية أو الخارجية. وبعد أن استقال الاتحاديون تم حل برلمانهم وأقسم الضباط على عدم التدخل في السياسة[1].

وقد انشغلت الحكومة الجديدة بمقاومة الغزو الإيطالي لليبيا، وسرعان ما واجهت الحلف البلقاني الذي اقتربت قواته من العاصمة، مما جعل أنور باشا قائد الجيش يقوم بانقلاب عسكري أطاح بالوزارة، وشكل بنفسه وزارة اتحادية جديدة حكمت البلاد حكماً دكتاتورياً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وألغيت الأحزاب وزج بالناس المعارضين بالسجون ونفذت أحكام الإعدام. وحلت جمعية الاتحاد والترقي نفسها وهرب زعماؤها إلى الخارج. وعاد دعاة الليبرالية من المنفى ليعملوا على تفكيك الإمبراطورية العثمانية[2].

مصاعب الاتحاديين الخارجية:

واجه الاتحاديون مشكلات ضخمة في بداية حكمهم وقبيل الحرب العالمية الأولى ومن أهم هذه المشكلات: الحرب الطرابلسية - الإيطالية وحرب البلقان.

أولاً: الحرب الطرابلسية الإيطالية:

كانت إيطاليا تطمح بالسيطرة على طرابلس، وخاصة بعد أن

(١) د/أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٢٧٥ ــ ٢٧٦.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٧٦.

احتلت فرنسا تونس عام ١٢٩٩ هـ/١٨٨١م، وبدأت إيطاليا تعقد الاتفاقات السياسية مع الدول الأوروبية الأخرى مثل إسبانيا وفرنسا وانجلترا والنمسا، ثم انصرفت إلى تهيئة الوضع داخل ليبيا فعملت على شراء الأراضي، وإنشاء المشروعات الزراعية، وإرسال البعثات النصرانية الكاثوليكية، وفتح المدارس الإيطالية، وفتح البنوك وتأسيس الشركات وغير ذلك[١].

وفي عام ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م، قدمت إيطاليا إنذاراً للدولة العثمانية اتهمتها بعرقلة المساعي لتحضير وتمدين سكان ليبيا، ولذا قررت احتلال ليبيا، واحتج الباب العالي لدى الدول الأوروبية، وأعلنت الدولة العثمانية رفض ذلك الإنذار، غير أن إيطاليا حاصرت سواحل طرابلس وبرقة لمنع وصول المساعدات والإمدادات إليها، وبدأ الأسطول الإيطالي بقصف السواحل، وإنزال القوات التي احتلت مدن ليبيا (طرابلس وبنغازي وغيرها)، وأعلنت إيطاليا ضم هذا الجزء من شمالي إفريقيا إليها. وبدأت المقاومة تشتد حتى ألجأت المستعمرين إلى الساحل، وتقدم العثمانيون بقيادة عزيز المصري، والمتطوعون بقيادة أنور باشا، وأخوه فوزي، والسكان ومنهم السنوسيون، ووصلوا إلى طرابلس، وانتصروا على الإيطاليين في بنغازي[٢].

هددت إيطاليا باحتلال استانبول، واحتلت بعض الجزر، وضربت ميناء بيروت، واضطرت الدولة إلى عقد معاهدة اوشي مع إيطاليا في عام ١٣٢٩/١٩١١، وانسحبت من ليبيا وتركت المجاهدين وحدهم في الميدان، واضطر أنور باشا بل أجبر على الانسحاب فتولى قيادة المجاهدين عزيز علي المصري. ورغم ذلك، فإن الدولة العثمانية لم

(١) مجيد خوري، ليبيا الحديثة، بيروت ١٩٧٣، ص ١٧٥.
(٢) مجيد خوري، ليبيا الحديثة، ص ١٧٥ ــ ١٨٠.

تعترف بالاحتلال الإيطالي، وإنما تعهدت بسحب موظفيها وجنودها، وصدر قرار سلطاني بمنح ليبيا الاستقلال الذاتي، وتعهدت إيطاليا بإعطاء الحرية الدينية لكافة الناس، والعفو العام، وقبول ممثل عثماني، ولم تنفذ إيطاليا بنود الاتفاقية، وخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، فوقفت الدولتان وجهاً لوجه في موقف عدائي: وذلك لأن الدولة العثمانية كانت إلى جانب ألمانيا، في حين كانت إيطاليا إلى جانب الحلفاء، وأخذت الدولة ترسل المؤن والمساعدات إلى المجاهدين حتى انتهت الحرب العالمية الأولى، وخرجت الدولة مهزومة مهيضة الجناح، مفككة الأوصال، مقسمة الأجزاء. هذه الهزائم أجبرت جماعة الاتحاد والترقي على التخلي عن السلطة كما أشرنا عام ١٣٣٠/١٩١٢ وظهور حزب الاتحاد الحر والائتلاف الحر، وشكل الوزارة محمد كامل باشا[1].

حرب البلقان: رفضت البوسنة والهرسك دعوة مندوبيها لحضور المجلس النيابي في استانبول عام ١٣٢٧/١٩٠٩ مع أنها كانت لا تزال تتبع الدولة العثمانية اسمياً، واتجهت نحو الصرب، وهذا ما أثار النمسا التي ترغب في وضع يدها على البوسنة والهرسك، فأسرعت النمسا واتفقت مع روسيا سراً على أن تضم البوسنة والهرسك إليها، مقابل أن تكون مضائق البوسفور والدردنيل مفتوحة دائماً أمام حركة الملاحة الروسية، وبالفعل فقد احتلت النمسا مقاطعة البوسنة والهرسك، ولم تتمكن روسيا من فعل شيء لمعارضة الدول الأوروبية لأطماع روسيا في المضائق، واعترفت الدولة العثمانية بهذا الضم وتنازلت للنمسا عن البوسنة والهرسك في مقابل تنازل النمسا عن كل حقوقها في

---

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٣ ــ ٢١٤ وانظر كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

سنجق نوفي بازار. كما أمنت النمسا جانب بلغاريا بتشجيعها على إعلان استقلالها عن الدولة العثمانية[1].

وقد أدى ضم النمسا البوسنة والهرسك إلى إغضاب الصرب وروسيا: فعملت روسيا على تنظيم اتحاد بين دول البلقان انتقاماً من النمسا خاصة وقد أعلنت بلغاريا استقلالها وأعلنت كريت انضمامها إلى اليونان. ونتيجة لتوتر الموقف في البلقان أعلنت إمارة الجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية ١٣٣٠/١٩١٢/٢/٨ هـ وتلتها بلغاريا والصرب واليونان وأنزلت الدول المتحالفة إلى ميدان القتال ٧١٥ ألف مقاتل في مقابل ٣٢٠,٠٠٠ جندي تركي. ولم يمض شهر على بدء القتال حتى أشرفت القوات البلغارية على مداخل استانبول، كما احتل اليونانيون ميناء سلانيك، وتقدم الصربيون في جميع الجهات، واستعملوا الطائرات لأول مرة في هذه الحرب، وقصفوا مدينة أدرنة، وفقدت الدولة معظم أراضيها في أوروبا، وبعد وقف القتال جرى الاتفاق على استقلال ألبانيا، وقسمت الأراضي الباقية بين أعضاء التحالف البلقاني. وقد وقع اتفاق الصلح في لندن في أواخر مايو ١٣٣١/١٩١٣ هـ[2].

وحين تجدد القتال بسبب النزاع بين دول البلقان حول الأراضي التي جرى انتزاعها من العثمانيين، انضمت الدولة العثمانية إلى اليونان والصرب والجبل الأسود ضد بلغاريا. واستطاع أنور أن يحرر أدرنة من الاحتلال البلغاري، وأصبح بطلًا شعبياً ومكنه ذلك من السيطرة على الحكم مع رفاقه طلعت باشا وجمال باشا. وقد وقعت معاهدة بين الدولة وبلغاريا في عام ١٣٣٢/١٩١٣ واستعاد الأتراك إقليم تراقيا بما

---

(١) Miller, W., op.cit, P.482.

(٢) Ibid.

في ذلك مدينة أدرنة، وعرفت هذه الحرب باسم حرب البلقان الثانية[1].

وقد قضت حرب البلقان على اتجاه العثمنة، مما ترك الباب مفتوحاً للاتجاه الطوراني الذي كان يستهدف ضم كل أتراك آسيا في دولة واحدة. غير أن الاتجاه الطوراني الذي غذته أحداث البلقان لم يحجب حركة الاقتباس عن الغرب. فقد بذلت جهود لتحديث القوات المسلحة، مما أدى إلى ازدياد النفوذ الألماني في العاصمة العثمانية، خاصة وأن الدولة العثمانية استقدمت بعثات عسكرية وخبراء لتدريب الجيش العثماني كما اشترت الدولة الكثير من الأسلحة الحديثة من أوروبا حتى غدا الجيش العثماني من أقوى الجيوش[2].

الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى:

أدت مشاكل البلقان إلى تفجير الحرب العالمية الأولى. فقد قتل أحد أعضاء المنظمات السرية الصربية ولي عهد النمسا في بلدة سراييفو وقدمت النمسا إنذاراً إلى الصرب التي قبلت معظمه، ولكن النمسا كانت تود القضاء على الصرب، ولهذا أعلنت عليها الحرب أملًا في محوها. وقد أقحم هذا الحادث الدول العظمى: فقد ساندت روسيا وفرنسا الصرب، على حين ساندت ألمانيا حليفتها النمسا، وما لبثت بريطانيا أن دخلت الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا. وأعلنت الدولة العثمانية واليونان ورومانيا وبلغاريا حيادها في الحرب. وأكدت دول الوفاق للسلطان أن استمرار الدولة العثمانية في انتهاج خطة الحياد وفصلها كل الضباط الألمان من الخدمة مما يكفل احترام واستقلال أراضي الدولة العثمانية. غير أن تحالف فرنسا وبريطانيا مع روسيا العدو

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٢) Shaw, Stanford, Reform Revolution and Republie, P.305.

التقليدي للدولة العثمانية، وقيام الحركة الطورانية بإثارة حماس الأتراك ضد روسيا وفرصة لانضمام الدولة العثمانية إلى دولتي الوسط (ألمانيا والنمسا)[١]. وتم ذلك بالفعل.

وكان قادة الاتحاديين أنور وطلعت وجمال قد شددوا قبضتهم لمواجهة الظروف الصعبة التي تواجه الدولة بعد حرب البلقان، وعلاوة على ذلك، فإن أنور باشا الذي تمتع بشخصية قوية، شديد الإعجاب بالعسكرية الألمانية، خاصة بعد الانتصارات الألمانية في بداية الحرب، مما ساعد على أن يحتل الضباط البحريون الألمان المراكز الهامة في الأسطول العثماني، كما جرى تعيين ضباط ألمان للإشراف على قلاع الدردنيل. وعلاوة على ذلك تم توقيع حلف سري بين أنور باشا وبين ألمانيا دون علم السلطان والصدر الأعظم[٢].

ففي ٧ سبتمبر ١٣٣٣/١٩١٤ هـ، أعلن أنور باشا إلغاء الامتيازات الأجنبية لحمل دول الوفاق على إعلان الحرب على الدولة العثمانية، كما قررت الدولة زيادة الرسوم الجمركية التي تقررها طبقاً للامتيازات الأجنبية، وجرى الاستيلاء على دور البريد الأجنبية، وتقرر خضوع الأجانب في الإمبراطورية للقوانين العثمانية، كما تقررت محاكمتهم أمام المحاكم العثمانية. وأصدر أنور أمراً بإغلاق البوغازين في وجه السفن الأجنبية، وذلك رغبة منه في الحيلولة دون تدخل دول الوفاق. وقدمت الدولة العثمانية معونة مادية وعسكرية للعراق، فأصدر أنور باشا أوامره للأسطول العثماني ببدء الأعمال العسكرية ضد روسيا، فقصف الأسطول العثماني موانئ أوديسا وسباستبول ونوفوردسك وأغرق عدداً

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٨٧.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٨٨.

من السفن الحربية الروسية. ونتيجة لذلك أعلنت دول الوفاق الحرب على الدولة العثمانية[1]. كما أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر وضمها لجزيرة قبرص. وبدأت أساطيل الحلفاء في مهاجمة قلاع الدردنيل الخارجية كما قصفت البحرية البريطانية ميناء العقبة، ورفضت بريطانيا تسليم الطرادين ـ اللذين جرى بناؤهما في الترسانات البريطانية ـ للدولة العثمانية مما أثار الرأي العام التركي الذي استشاط غضباً للسياسة البريطانية، على حين نجد أن السياسة الألمانية قد نجحت في ضم الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا وحلفائها، حيث إن ألمانيا كانت تريد استغلال العراق والتغلغل في فارس تجارياً وسياسياً وتوجيه ضربة قاتلة إلى الوجود البريطاني في مصر وتهديد السيطرة البريطانية على الهند[2].

وما أن دخلت الدولة العثمانية الحرب حتى أرسلت بريطانيا قواتها لاحتلال العراق، على حين فكر الأتراك في غزو مصر، واستعمل السلطان لقب الخلافة في إعلان الجهاد ضد دول الوفاق، وطالب المسلمين في العالم، وبخاصة مسلمي روسيا وبريطانيا، بالاشتراك في الحرب ضد الكفار، كما أوقف صرف الأرباح المستحقة على سندات الدين العثماني العام التي يمتلكها رعايا دول الأعداء. وقد أرغمت الحرب الأتراك على القتال في ست جبهات، في حين أن معظم العمليات العسكرية العثمانية كانت تستهدف الدفاع عن الأراضي العثمانية وخاصة في مناطق الدردنيل والقوقاز، وجبهة عدن وقناة السويس. وقد أحرزت الجيوش العثمانية انتصارات عديدة بفعل نظام التحديث الذي نفذه حكام الدولة[3].

---

(١) الدكتور عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية حـ ١، ص ٢٣٢ ــ ٢٣٤.

(٢) Lewis, Bernard: The Emergence of Modern turkeys P.244.

(٣) Ibid.

وفي خلال الحرب عمل أنور على اتباع استراتيجية تستند إلى نداءات الجامعة الإسلامية التي نجحت بعض الشيء في إزعاج الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين بصدد أمنهم في البلدان الإسلامية وفي تشجيع حرب العصابات ضد الإيطاليين في ليبيا. وكان قيام الثورة العربية برعاية الشريف حسين (١٣٣٥هـ / ١٩١٦م) ضد الأتراك أكبر ضربة وجهت للدولة العثمانية وللجامعة الإسلامية بوجه خاص. كما كان أكبر نصر أحرزه الأتراك العثمانيون هو صدهم لحملة الدردنيل مما اضطر الحلفاء إلى الانسحاب بعد أن كلفتهم الحملة حوالي ١٢٠ ألف قتيل وجريح[1].

وكانت دول الحلفاء تقوم بعقد الاتفاقات السرية خلال الحرب بهدف تقسيم الدولة العثمانية وأهمها ما يلي:

١ ـ اتفاقية الآستانة (١٨ مارس ١٩١٥/١٣٣٤ هـ) الموقعة بين روسيا وفرنسا وبريطانيا وقد حصلت روسيا بمقتضاها على البوغازين والآستانة بالإضافة إلى الشاطئ الغربي للبسفور وبحر مرمرة والدردنيل وكل ما تبقى للدولة العثمانية من أرض في أوروبا. واتفق على أن تكون الآستانة ميناءً حراً لدول الوفاق بحيث تسمح روسيا بحرية الملاحة في البوغازين، ووافقت روسيا بدورها على مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي في الأناضول. كما تم الاتفاق على فصل الأراضي الإسلامية المقدسة في الحجاز وباقي شبه الجزيرة العربية ووضعها تحت حكم عربي مستقل. ونصت الاتفاقية على استمرار تقسيم إيران بين روسيا وبريطانيا وفق ما اتفق عليه في عام ١٩٠٧م.

٢ ـ معاهدة لندن (٢٦ إبريل ١٩١٥/١٣٣٤ هـ) وقد تم عقد هذه

---

(١) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ط، ص ٢٣٥ ــ ٢٤١.

المعاهدة بين دول الوفاق وإيطاليا التي وعدت بكامل السيادة على جزر الدوديكانيز وليبيا وبالحصول على جزء من ساحل الأناضول الواقع على البحر المتوسط (أضاليا) وذلك في حالة تقسيم أملاك الدولة العثمانية في آسيا بعد الحرب.

٣ ـ اتفاق سايكس بيكو (١٦ مايو ١٩١٦/١٣٣٥ هـ) المعقود بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. وقد حصلت روسيا على ولايات أرضروم وطرابيزون ووان وتفليس وشمال كردستان. وحصلت فرنسا على سوريا وجنوب شرقي الأناضول، كما حصلت بريطانيا على جنوب العراق وميناءي حيفا وعكا في فلسطين. كما حصلت فرنسا على كيليكيا وحقول نفط الموصل[١].

٤ ـ اتفاقية سان جان دي موريين (١٧ إبريل ١٩١٧ م/١٣٣٦ هـ) المعقودة بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا فقد استهدفت تصفية الخلافات الفرنسية الإيطالية. ولهذا قررت منح فرنسا منطقة أضنة على أن تضع إيطاليا يدها على ما تبقى من جنوبي الأناضول بما في ذلك ولاية إزمير بالإضافة إلى ولاية قونيا ومتصرفيات أضاليا وغربي الأناضول.

٥ ـ ووعدت بريطانيا الشريف حسين بدولة عربية في المشرق إذا ما أعلن الثورة ضد الأتراك بموجب مراسلات الحسين مكماهون ١٣٣٤/١٩١٥. كما حاول الحلفاء إغراء اليونان بدخول الحرب مقابل استيلائها على بعض أراضي الأناضول. وقد قبل رئيس الوزراء اليوناني عروض الحلفاء تحقيقاً لأطماعه في قيام بلاد اليونان الكبرى. ولكن هذه الخطة لم تنجح. على أن كل هذه الاتفاقيات

---

(١) حول هذه الاتفاقيات انظر Kedornie, Elie, England and the Middle East, London 1956.

لم ترسم خريطة ما بعد الحرب، بسبب قيام الثورة في روسيا في مارس ١٣٣٦/١٩١٧ هـ واستيلاء البلاشفة على الحكم في أكتوبر من نفس العام، وانسحبوا من الحرب وأعلنوا عن تخليهم عن نصيبهم من تركة الدولة العثمانية[١].

وهكذا فإن الدولة العثمانية قد أضاعت كل أجزاء أوروبا في أثناء حكم الاتحاديين القصير فقد استقلت بلغاريا، واحتلت النمسا البوسنة والهرسك، وضمت اليونان كريت، واحتلت إيطاليا ليبيا وبعض جزر البحر المتوسط. ومع هذا فقد سيطرت فكرة القومية التركية ثم الطورانية رغم رغبة الناس بالإبقاء على الرابطة العثمانية. ونتيجة لذلك نشأ رد فعل عند العرب فظهرت الحركات القومية التي تغذيها أوروبا لتفكيك أواصر الدولة العثمانية. فتأسست أحزاب عربية مثل حزب اللامركزية والجمعية القحطانية برئاسة عزيز المصري وعبد الكريم الخليل وجمعية العربية الفتاة وحزب الإصلاح من أجل حصول العرب على الحكم الذاتي في إطار دولة الخلافة العثمانية. ودعت هذه الجماعات إلى جعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية وتأدية الخدمة الإجبارية العسكرية للعرب في بلادهم. كما عقد مؤتمر عام للعرب في باريس في عام ١٣٣٢/١٩١٣ يطالب بنفس المطالب والإصلاحات الإدارية ووقع اتفاقاً مع الاتحاديين، ولكن الاتفاق لم ينفذ[٢].

ومهما يكن من أمر، فإن هناك عدداً من الزعماء المسلمين العرب كانوا يريدون إصلاح الجهاز الإداري، وتأدية الخدمة العسكرية محلياً، والمحافظة على اللغة العربية ولا يريدون الانفصال عن الدولة

---

(١) Miller, W., op.cit, P.451.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٧٥ ــ ٣١٥.

العثمانية وتجزئتها أبداً غير أنهم في شباك أصحاب الفكر القومي والتيارات المعادية للإسلام[1].

هدنة مودروز واحتلال المضائق:

انتقل إلى الرفيق الأعلى السلطان محمد الخامس (محمد رشاد) في ٣ يوليو ١٣٣٧/١٩١٨ وتولى العرش بعده أخوه وحيد الدين باسم السلطان محمد السادس، وكان الموقف الحربي عصيباً للغاية بالنسبة لألمانيا والنمسا والمجر وتركيا وبلغاريا. كان الأتراك قد فقدوا الولايات العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية في الشرق العربي الآسيوي، هذا فضلًا عن فقدان أجزاء من الدولة احتلتها إيطاليا واليونان. وقد ساعد دخول الولايات المتحدة الحرب على إحراز الحلفاء للنصر ضد الألمان وحلفائهم ورأى السلطان الجديد إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد أن استقال جميع وزراء جماعة الاتحاد والترقي وفروا إلى ألمانيا فاختار السلطان الجنرال أحمد عزت باشا صدراً أعظم فطلب بالاتصال ببريطانيا لعقد هدنة. وتم بالفعل عقد هدنة مدروز في أكتوبر ١٣٣٧/١٩١٨ والتي نصت على قيام بريطانيا وحليفاتها باحتلال القلاع والاستحكامات في الدردنيل والبوسفور وفتح الدردنيل والبسفور للملاحة الدولية وبعد أن تم التوقيع على الهدنة قدم أحمد عزت باشا الصدر الأعظم استقالته وخلفه أحمد توفيق باشا صديق بريطانيا وقد حققت بريطانيا من هذه الهدنة ما عجزت عن تحقيقه في الحرب فقد أملت شروطها على تركيا، وانتهكت سيادتها على المضائق، وانتقصت من استقلالها، فاحتلت القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية عدة مواقع في المضائق[2].

---

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٢) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٢٤٢ ــ ٢٤٥. Lewis, B. op.cit, P.240.

معاهدة سيفر ١٩٢٠ م/١٣٣٩ هـ

عقدت معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ في مدينة سيفر الفرنسية القريبة من باريس. وقد نصت المعاهدة على تخلي الدولة لليونان عما تبقى من تراقيا بما في ذلك أدرنة، كما تخلت الدولة عن حقوقها في جزيرتي أمبروز تندوس وإن احتفظت بجزر بحر مرمرة والآستانة وقطاع من أراضي الدولة في أوروبا وقد رفضت الولايات المتحدة ويوغوسلافيا والشريف حسين بن علي في الحجاز التوقيع عليها.

وهكذا حصلت اليونان على السيادة على مدينة أزمير والمناطق المحيطة بها لمدة خمسة سنوات يحق للسكان بعدها أن يطالبوا بالانضمام إلى اليونان. ووضع البوغازان تحت إدارة دولية مع نزع سلاح الأراضي المجاورة لهما، على أن تبقى استانبول تحت السيطرة الاسمية للدولة العثمانية التي أقرت استيلاء اليونان على جزر بحر إيجة وإيطاليا على جزر الدوديكانيز بما في ذلك جزيرة رودس. وهكذا انتهى وجود الدولة العثمانية باعتبارها دولة أوروبية. وبالإضافة إلى ذلك فقد اعترفت بجمهورية أرمينيا ومملكة الحجاز باعتبارهما دولتين مستقلتين. كما تنازلت الدولة عن كل أملاكها الاسمية في إفريقيا وبحر إيجة، فقد تنازلت لبريطانيا عن قبرص ومصر ولإيطاليا عما بقي لها من الجزر.

أما شروط المعاهدة الأخرى فقد قلصت سيادة الدولة العثمانية، فقد حددت عدد الجيش العثماني بحوالي ٥٠٠٠٠ جندي يخضعون لإشراف الضباط الأجانب، وحددت سلاح الجيش والأسطول، وأعيدت الامتيازات الأجنبية وتقرر تشكيل لجنة جديدة يمثل فيها الحلفاء، مهمتها الإشراف على الدين العثماني العام، وعلى ميزانية الدولة وعلى الضرائب والرسوم الجمركية والعملة والقروض العامة[١].

(١) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، حـ ١، ص ٢٤٥ ــ ٢٤٧، Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkuy, P.247.

أرغم السلطان العثماني على توقيع المعاهدة تحت تهديد الأسطول البريطاني وقوات الحلفاء. غير أن الشعب التركي رفض الاستسلام وأبى أن تتمزق بلاده على هذا النحو المزري تحتلها القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية واليونانية فثار على الأوضاع التي جاءت بها معاهدة سيفر فقاد مصطفى كمال حركة المقاومة ضد الحلفاء[1].

الحركة الوطنية التركية ودور مصطفى كمال فيها:

قامت الدولة العثمانية بحل لجنة الاتحاد والترقي ومصادرة أملاكها، كما حل السلطان البرلمان وفرضت الرقابة على الصحف وضوعفت ضرائب الفقراء، وعاد نفوذ العلماء من جديد، وتم إلقاء القبض على رجال تركيا الفتاة ونفيهم إلى جزيرة مالطة. كما استاء الأتراك من دخول الأجانب المدن التركية الكبرى حيث رحب بهم الذميون وكانت النتيجة هي يقظة الروح القومية التركية، بعدما أهان الأجانب النصارى واليهود الشعب التركي بممارساتهم اللا أخلاقية وخاصة على أيدي اليونانيين ضد المسلمين. كما حاول السلطان كبح جماح الاتجاهات القومية لكنه لم يستطع، فقد انفجرت الروح الوطنية الكامنة لدى الأتراك، وتحمسوا لمقاومة المحتلين، وتشكلت مجموعات المقاتلين في استانبول والريف، كما انضم إليهم الجيش التركي، واختارت مصطفى كمال أتاتورك رئيساً لها[2]. إثر عقد مؤتمر في أرضروم بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩١٩م (١٣٣٨هـ) وتم عقد الميثاق الوطني، كما عقد مؤتمر سيواس وانتخب مصطفى كمال رئيساً له وأيد المؤتمر القرارات السابقة التي تقضي بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة،

---

(١) Miller, W. op.cit, P.556.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٩٨ ــ ٣٠٠.

والتمسك باستقلال الشعب وتأسست جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي برئاسة مصطفى كمال[1]. وحاولت الدولة العثمانية إحباط حركة مصطفى كمال ولكن دون جدوى. وقد اكتسبت الحركة أنصاراً في طول البلاد وعرضها، ولما أعلن مصطفى كمال عن إجراء انتخابات جديدة في ١٢ يناير ١٩٢٠م (١٣٣٩هـ) فقد فاز بالأغلبية فيه أنصار مصطفى كمال أتاتورك[2].

اجتمع المجلس النيابي في ٢٣ إبريل ١٩٢٠م (١٣٣٩هـ) في أنقرة التي اتخذها مصطفى كمال عاصمة للدولة، وسمي المجلس الوطني الكبير، وكان مؤلفاً من ٢٧٠ عضواً وحاول أعضاء المجلس إلى ذلك الوقت الإبقاء على علاقات ودية مع السلطان وألا يتخذوا مظهر الثوار، وأعلنوا ولاءهم للسلطان محمد وحيد الدين وأعربوا عن رغبتهم في إنقاذه من أيدي الأعداء[3].

الصراع بين السلطان والكماليين:

لكن السلطان العثماني خاض صراعاً ضد الكماليين، وجاء ذلك في تعيين فريد باشا صدراً أعظم، واستصدر فتوى من شيخ الإسلام تبيح قتل العصاة، وأصدر الصدر الأعظم كذلك إعلاناً ببطلان الانتخابات التي دعا إليها مصطفى كمال، واتهم الأعضاء بأنهم منافقون مخادعون وأنهم لا يمثلون الشعب التركي. وصدرت أحكام غيابه بإعدام مصطفى كمال ورفاقه من محاكم عسكرية في استانبول.

وقد رد الكماليون على السلطان بتشكيل مجلس وزراء في أنقرة في يوم ٤ مايو ١٩٢٠ (١٣٣٩هـ) وعين مصطفى كمال مفتياً جديداً ونقض

---

(١) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٢٥٥ ــ ٢٦٠.

(٢) Miller, W. op.cit, 556.

(٣) Ibid.

فتوى السلطان، كما أعلن المجلس الوطني أن الداماد فريد باشا خائن. وقد مست هذه القرارات السلطان وشيخ الإسلام والصدر الأعظم. لذا فإن الشعب قابلها باستهجان واستنكار فقام الشعب بمظاهرات احتجاجاً عليها[١]. غير أن الموقف قد تغير لصالحهم بعد التوقيع على معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس ١٩٢٠م (١٣٣٩هـ) حيث أثار ذلك غضب الشعب ضد السلطان وحكومته وارتفعت مكانة أنصار مصطفى كمال بعد نجاحهم في محاربة اليونانيين[٢].

ونجم عن ثورة مصطفى كمال أن وجدت في تركيا حكومتان في وقت واحد حكومة في استانبول لا حول لها ولا قوة، يرأسها السلطان محمد السادس (وحيد الدين) وهو حاكم شرعي يستمد وجوده من حق توارث العرش العثماني، وحكومة في أنقرة ذات سلطات واسعة يرأسها مصطفى كمال وهو حاكم فعلي[٣].

وبدأ النظام الجديد في أنقرة، وقرر التمرد على حكومة استانبول وجعل من المجلس الوطني الكبير حكومة فعلية، ففي عام ١٩٢١/١٣٤٠ أقر المجلس الوطني الكبير الدستور الجديد الذي خوله الاضطلاع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، وتقرر رفض كل المعاهدات التي أبرمتها حكومة استانبول وتشكلت هيئة تنظيم الدفاع الوطني التي قامت بإرسال الأسلحة والذخيرة إلى الوطنيين، في حين استغل موظفو البرق والبريد وظائفهم لإرباك العدو بإذاعة أخبار غير حقيقية عن قوة الحركة الوطنية. وفي نفس الوقت، عقد مصطفى كمال اتفاقاً مع روسيا اعترفت روسيا بموجبه بالميثاق الوطني[٤].

---

(١) Lewis, Bernard, op.cit, P.252.

(٢) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٢٦٤.

(٣) نفس المرجع.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٠٥ ــ ٣٠٦.

وخلال هذه الأوقات، دعت انجلترا لعقد مؤتمر في لندن لإعادة النظر في معاهد سيفر، ودعت لذلك حكومة استانبول وحكومة أنقرة، غير أن مصطفى كمال قد اعترض على ذلك، واستنكر دعوة رئيس الوزراء فريد باشا. وإزاء ذلك عزل السلطان فريد باشا من الوزارة وكلف توفيق باشا بالوزارة الجديدة، وهم من أنصار مصطفى كمال، وبقيت هذه الوزارة في الحكم سنتين خدمت خلالها مصطفى كمال حتى قوي أمره في البلاد. ومن ناحية أخرى فقد اتفق مصطفى كمال مع الدول الأخرى إذ اتفق مع اليونان على إعطاء أرمير استقلالاً ذاتياً تحت حكم أجنبي. وتنازل لروسيا عن باطوم، وانسحبت فرنسا من كيليكيا، وانسحبت إيطاليا من أنطاكيا. كما جرى القتال بين الأتراك واليونانيين، وانتصر الأتراك في معركة سقاريا، واضطرت أن تنسحب من تركيا عام ١٣٤٠ هـ/١٩٢١[١].

أما حكومة استانبول فلم تكن تستطيع أن تفعل شيئاً، فالمدينة بيد الحلفاء وهم يظهرون حيادهم، وتابع مصطفى كمال تقدمه في تراقيا عبر خطوط الإنجليز، ثم انسحب اليونان فجأة، وهكذا ذاع صيت مصطفى كمال، وغدا رجل البلاد الوحيد، وعقد هدنة مع اليونان في صيف ١٣٤٠ هـ/١٩٢١. ولم يبق في البلاد سوى الإنجليز[٢].

دعيت أنقرة واستانبول إلى مؤتمر لوزان في خريف عام ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢٢ من أجل عقد معاهدة صلح، ورأى مصطفى كمال الوقت مناسباً فأعلن فصل السلطة عن الخلافة، ولما لم يوافقه المجلس، أذاع الموافقة على ذلك بالإجماع من نفسه، وهدد بقتل من يعلن رفضه وبعد خمسة أيام جرى انقلاب في استانبول، وعزل السلطان محمد وحيد الدين ونفي إلى جزيرة مالطة لأنه رفض أن يكون ملكاً رمزياً لا علاقة له بالحكم. ونودي بابن عمه عبد المجيد خليفة للمسلمين، والتفت حوله

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣.
(٢) د/علي حسون، الدولة العثمانية، ص ٢٤٥ ــ ٢٤٧.

الجماعات المناوئة لمصطفى كمال أتاتورك[1]. وبعد ثلاثة أيام عقد مؤتمر لوزان، وحضره وفد أنقرة فقط، ووضع كرزون رئيس الوفد الانجليزي أربعة شروط للاعتراف باستقلال تركيا وهي:

١ ـ إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءً تاماً.

٢ ـ طرد الخليفة خارج الحدود.

٣ ـ مصادرة أمواله.

٤ ـ إعلان علمانية الدولة[2].

إلغاء الخلافة وإعلان دولة تركيا الحديثة:

رفض الوفد التركي برئاسة عصمت إينونو هذه المطالب، وأيده المجلس الوطني في تركيا بهذا الرفض وعاد إلى بلاده. غير أن مصطفى كمال قرر تنفيذ ذلك وفي ٢٤ يوليو ١٣٤٢/١٩٢٣ هـ جرى التوقيع على معاهدة لوزان التي نصت على عودة السيادة التركية على كل الأراضي التي تشتمل عليها تركيا الحالية وألغت الامتيازات الأجنبية[3]. ونتيجة لذلك انسحبت قوات الحلفاء ودخلت القوات التركية استانبول، وأصدر المجلس الوطني قراراً نص على أن تكون أنقرة عاصمة للدولة بدلًا من استانبول، كما صدر قرار آخر بإعلان تركيا دولة جمهورية برئاسة مصطفى كمال واختير عصمت إينونو اول رئيس لوزارتها وتبع ذلك بإلغاء الخلافة بعد عام في عام ١٩٢٤ م/١٣٤٣ هـ. وصدر في الوقت نفسه أمر إلى السلطان عبد المجيد بمغادرة البلاد، وتلا ذلك إلغاء الوظائف وأصبحت الأوقاف ملكاً للدولة، وهكذا حقق مصطفى كمال ما طلبه الإنجليز لنجاح مؤتمر لوزان.

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٢٧٠ ــ ٢٨٠.

(٣) د/فاضل حسين، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية. بغداد ١٩٦٧، ص ٢٢ ــ ٢٣.

تفرد مصطفى كمال بحكم البلاد بعد إلغاء الخلافة الإسلامية، فألغى القانون الإسلامي، والحروف العربية واستبدلها بالحروف اللاتينية، وتبنى التقويم الميلادي.

وترجم القرآن للتركية، ومنع الحجاب وفرض السفور واللباس الأجنبي، وقضى على كل ما كان قديماً أو تقليدياً أو له صفة دينية، وجعل لباس العلماء خاصاً بالمساجد أو خارجها فلباسهم اللباس الأجنبي[1].

وهكذا ألغيت وزارة الأوقاف ووظيفة شيخ الإسلام، وجرى نقل الأشراف على المدارس الدينية إلى إدارة التعليم المدني. ثم ألغيت المحاكم الشرعية. وقد أثارت هذه الإجراءات سخط بعض رفاق مصطفى كمال الذين انشقوا عليه، كما نشبت ثورة كردية طالب الأكراد خلالها بتنصيب سليم ابن السلطان عبد الحميد خليفة وسلطاناً. وقد قمع مصطفى كمال التمرد وأعدم قادته، كما قضى مصطفى كمال على أتباع الطرق الصوفية فأغلق تكاياها وحل منظماتها. وحدد عدد المساجد وخفض عدد الوعاظ الذين أصبحوا يتلقون رواتبهم من الدولة. وأغلق جامعي أياصوفيا ومحمد الفاتح فحول الأول إلى متحف والثاني إلى مستودع. وأصبح الأذان باللغة التركية وفي عام ١٩٢٨ ألغى نص الدستور الذي يجعل من الإسلام ديناً رسمياً للدولة. وسمح للمسلمين بتعاطي المشروبات الروحية وبدأت تظهر التماثيل والنقوش التي كانت محرمة في ظل الدول الإسلامية وآخرها الدولة العثمانية. وألغى تعدد الزوجات وأصبح الطلاق يتم أمام المحاكم. ووجه الضربة الأخيرة للنظام الملي حين أصبح رعايا الدولة متساوين أمام القانون ورغم ذلك فقد

---

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ٢٣٤، وانظر كذلك Armstrong Grey Wolf, Mustafa Kamal, (NewYork 1972).

حافظت الفئات الشعبية على العادات القديمة، ولم تستطع الدولة فرض القوانين على الناس ما داموا غير مقتنعين بها[1].

وأسس مصطفى كمال حزب الشعب الجمهوري، وكانت مبادئ الحزب تشتمل على الأهداف التالية (القومية، الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الثورية، سلطة الدولة، وفرض نظام الحزب الواحد ومضى قدماً في الطابع العلماني والعصري على تركيا الحديثة، في الوقت الذي أضعف فيه النظام الإسلامي. وتلا ذلك قيام الإصلاحات الاقتصادية وتركيز السلطة، وسمى نفسه أتاتورك بمعنى أبو الترك. ومنح المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية، وألغى الألقاب القديمة وفرض على الأتراك ارتداء القبعة والملابس الأوروبية. وفي عام (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م) توفي أتاتورك وخلفه عصمت إينونو رئيساً للجمهورية. وهكذا استطاع مصطفى كمال أن يطوي صفحة دولة الخلافة العثمانية وإحلال دولة تركيا العلمانية محلها[2].

---

(١) Lewis, Bernard, op.cit, P.254.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٣١٥ ــ ٣١٧.